ISSN: 2090 – 0449 Online
UIF Universal Impact Factor, [0.1101].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.02].

الأزمات الداخلية لحزب الشعب الجزائري
حركة انتصار الحريات الديمقراطية (PPA-MTLD)
(١٩٤٥-١٩٥٤م)

د. سعاد يمينة شبوط
أستاذة محاضرة – قسم التاريخ
جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان – الجمهورية الجزائرية

مُلَخّصْ

تتفق المصادر التاريخية المتوفرة حول موضوع تطور الحركة الوطنية الجزائرية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥، على أن الأزمة المزمنة التي عصفت بهياكل (MTLD) (حركة الانتصار للحريات الديمقراطية) خلال مؤتمرها الثاني الذي انعقد أيام ٤،٥،٦ أفريل١٩٥٣، لم تكن وليدة حينها بل نتيجة عدة مشاكل وأزمات لم يتم تسويتها في وقتها الأمر الذي زاد من استفحالها عندما اتضحت المسائل الجوهرية في طبيعة النزاع بين اللجنة المركزية ومصالي الحاج وأنصاره واتخاذ دعاة العمل المسلح موقفًا معارضًا من الطرفين وتبلور المشروع العسكري الذي بلغ مستوى من النضج في خضم مرحلة مخاض عسير انتهى بميلاد فصل ثوري عرف باللجنة الثورية للوحدة والعمل(CRUA) في مارس ١٩٥٤ تلك اللجنة التي أخذت على عاتقها مسؤولية الإعداد الفعلي لتفجير الثورة في خريف ١٩٥٤وفي هذا السياق يشير المناضل محمد بوضياف بأن الشروع في العمل المسلح كان أنسب حل لإنقاذ الحركة الوطنية الجزائرية من المأزق الذي وقعت فيه.

بيانات الدراسة:
تاريخ استلام البحث: ٢٢ مارس ٢٠١٦
تاريخ قبول النشر: ٠٦ يونيو ٢٠١٦

كلمات مفتاحية:
حزب الشعب، الأمين دباغين، الأزمة البربرية، المنظمة الخاصة، الحركة الوطنية الجزائرية

معرّف الوثيقة الرقمي: DOI 10.12816/0052949

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:
سعاد يمينة شبوط. "الأزمات الداخلية لحزب الشعب الجزائري: حركة انتصار الحريات الديمقراطية (PPA-MTLD) (١٩٤٥-١٩٥٤م)".- دورية كان التاريخية.- السنة الحادية عشرة- العدد الأربعون؛ يونيو ٢٠١٨. ص١٤٩ – ١٥٨.

مُقَدِّمَةُ

شكلت سنة ١٩٥٣، منعطفًا حاسمًا في تطور مسار الحركة الوطنية الجزائرية بالنسبة للكثير من المختصين في تاريخ الثورة التحريرية، وممَنْ عاصروا تلك الفترة من مناضلي التيار الاستقلالي ورواد المشروع العسكري، الذي بلغ النضج في مرحلة مخاض عسير انتهى بميلاد فصل ثوري عرف باللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA) في مارس ١٩٥٤ تلك اللجنة التي أخذت على عاتقها مسؤولية الإعداد الفعلي لتفجير الثورة في خريف ١٩٥٤[١] وفي هذا السياق يشير المناضل محمد بوضياف بأن الشروع في العمل المسلح كان أنسب حل لإنقاذ الحركة الوطنية الجزائرية من المأزق الذي وقعت فيه.[٢]

وتتفق المصادر التاريخية المتوفرة حول موضوع تطور الحركة الوطنية الجزائرية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥، على أن الأزمة المزمنة التي عصفت بهياكل الحزب (حركة الانتصار للحريات الديمقراطية) خلال مؤتمرها الثاني الذي انعقد أيام ٤،٥،٦ أفريل١٩٥٣، لم تكن وليدة حينها بل نتيجة عدة مشاكل وخلافات لم يتم تسويتها في وقتها الأمر الذي زاد من استفحالها عندما اتضحت المسائل الجوهرية في طبيعة النزاع بين اللجنة المركزية ومصالي الحاج[٣] وأنصاره واتخاذ دعاة العمل المسلح موقفًا معارضًا من الطرفين.[٤] ودون الاستطراد في تفاصيل الأزمة وخلفياتها التاريخية، يمكن حصر أهم الأزمات والمشاكل الصعبة التي اعترضت مسيرة حزب الشعب (PPA)-حركة انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD)-وترسبت بعمق طيلة

مرحلة عسيرة بدأت معالمها مع نتائج وآثار مجازر ٨ مايو١٩٤٥ وانعكاساتها على أهداف وتوجهات الحزب المستقبلية.

الأزمات الداخلية لحزب الشعب

حركة انتصار الحريات الديمقراطية (١٩٤٥-١٩٥٤)

١-ورطة حزب الشعب (المُحل) في مجازر٨ مايو ١٩٤٥

لقد وُجهت أصابع الاتهام خلال جلسات المؤتمر الأول للحركة يومي١٥-١٦ فيفري١٩٤٧[٥] إلى بعض العناصر النشطة في الخلايا السرية للحزب في الشرق الجزائري أمثال الشاذلي المكي وشوقي مصطفاي[٦] على مسؤوليتها المباشرة في دفع الشعب إلى الشارع الأمر الذي أدى إلى ردود فعل فرنسية عنيفة انتهت بأبشع مجزرة في تاريخ الجزائر[٧] وقد اعتبرت هذه الورطة من المشاكل والصعوبات التي تركت أزمة من الشكوك والريبة وانعدام الثقة بين الإطارات والمناضلين داخل هياكل الحركة، تخوفًا من تكرار تجربة وسيناريوال٨ مايو من عام ١٩٤٥. وتعود خلفية هذه القضية إلى محاولة قادها عدد من مناضلي حزب الشعب من أجل توظيف الحركة الشعبية التي تزامنت مع الاحتفالات بانتصار الحلفاء على دول المحور في نهاية الحرب العالمية الثانية واستغلال الغطاء السياسي لحركة أحباب البيان والحرية من أجل الجهر بالمطالب الاستقلالية التي كان ينادي بها الحزب كحل للقضية الوطنية.

وقد رسم هؤلاء خطة تقضي بتحرير مصالي الحاج من إقامته الإجبارية في منطقة قصر شلالة بالتزامن مع مظاهرات الأسبوع الأول من شهر ماي ١٩٥٤ وهو الأمر الذي كان ينطوي على تدبير سياسي يسعى إلى تحويل التظاهرات إلى عصيان مدني وثورة شعبية معلنة من أجل الضغط على الإدارة الاستعمارية ودفعها إلى تبني فكرة "حق تقرير المصير السياسي" للشعوب المستعمرة، والتي كانت شديدة الرواج عند نهاية الحرب العالمية الثانية.[٨] لكن سوء تقدير طبيعة وحجم ردود الفعل الاستعمارية التي جوبهت بها المطالب والشعارات الوطنية جعل مشروع توظيف التظاهرات يتحول إلى إخفاق سياسي شديد كانت كلفته البشرية باهظة جدًا وهو ما جعله موضوعا لتبادل الاتهامات في صفوف قيادة حزب الشعب في الاجتماعات الأولى التي عقدت تحت غطاء حركة انتصار الحريات الديمقراطية غداة إعادة بناء الحركة الوطنية في خريف ١٩٤٦,

٢-الخلاف حول مسألة الانتخابية

دفع انبعاث النشاط السياسي في الجزائر عقب نهاية الحرب العالمية الثانية في خريف ١٩٤٥ مرة أخرى إلى محاولة بناء الحركة الوطنية من جديد دون أي تغيير في برامجها التي تجاوزتها الظروف المستجدات. وفي هذا السياق شرع زعيم الحزب-حزب الشعب الجزائري-مصالي الحاج بعد عودته من المنفى ببرازفيل في جمع أطراف التيار الاستقلالي وأعاد بناء حزب الشعب باسم حركة انتصار الحريات الديمقراطية MTLD في ديسمبر ١٩٤٦[٩] مع الاحتفاظ بطبيعة العمل السري إلا أن ما يلفت الانتباه في هذا اللقاء، بروز قضية جوهرية تمثلت في قضية المشاركة في الانتخابات[١٠].

ويمكن الإشارة إلى أن هذه المسألة تم عرضها في الأشهر الأولى لتأسيس الحركة الجديدة، إذ عرضت لأول مرة في اجتماع اللجنة المركزية بتاريخ ٢٣ أكتوبر١٩٤٦، لأن مصالي الحاج كان يعتقد أن الوضع آنذاك كان ملائمًا للعمل السياسي، لذلك سارع بطرح مسألة المشاركة في الانتخابات على طاولة النقاش الأمر الذي أدى إلى تباين المواقف بشكل واضح[١١]، وكان أول خلاف علني في نوفمبر ١٩٤٦ عشية الانتخابات المقررة في ذلك الشهر، وهو ما أوحى ببداية القطيعة الإيديولوجية داخل الحركة الثورية الجديدة حيث شبّ خلاف بين الإطارات والمناضلين فزعيم الحزب مصالي الحاج ألحّ على دعوته للمشاركة في الانتخابات ومسايرة السياسة الاستعمارية والعمل في إطار ما تسمح به الشرعية الفرنسية[١٢]وقد دفعت هذه الخطوة بالعناصر النشطة (الشابة) من الجيل الجديد الذي التحق بصفوف النضال السياسي داخل الحركة إلى ترسيخ قناعتهم بفكرة العمل المسلح وامتعاضهم للأسلوب الذي انتهجه مصالي وأنصاره[١٣].

وتزعم التيار المعارض لفكرة المشاركة في الانتخابات في بداية طرحها للنقاش الأمين دباغين وعدد من الإطارات الشابة، ثم تنازل معظم هؤلاء عن موقفهم، ولم يبق سوى حسين لحول في موقف معارض لفكرة في سنوات ١٩٤٦-١٩٤٩. ثم ما لبِث إن تحول هو أيضًا إلى مناصر للفكرة عندما ترشح وانتخب رفقة آخرين لعضوية المجلس البلدي للجزائر العاصمة خلال تولي جاك شوفالي لرئاسته في سنوات ١٩٥٠-١٩٥٤. وتمكن عدد من مرشحي الحزب من الفوز في الانتخابات رغم عملية التزوير التي رافقتها بتدبير من الحاكم العام إديموند نايجلان، إذ وصل إلى عضوية البرلمان الفرنسي كل من دباغين ومحمد خيضر- وحسن دردور ومسعود بوقادوم وأحمد مزغنة، لكن الأزمة حول فكرة المشاركة في الانتخابات استمرت بسبب قيام بعض الإطارات القديمة في نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب بشن حملة انتقاد ضد مصالي الحاج والإطارات التي وافقت على العمل في ظل الشرعية الاستعمارية من خلال قبولها بالعضوية في الهيئات السياسية الفرنسية.

ويمكن تفسير استمرار الخلاف حول المشاركة في الانتخابات إلى سنوات متوالية إلى تباين مكاسب وإخفاقات تلك المشاركة، فقد كان الفوز في الانتخابات البلدية في أكتوبر١٩٤٧ مكْسبًا وحجة لدعاة العمل الشرعي العلني في حركة الانتصار في وجه المعارضين والمشككين من رفاقهم، لكن التزوير الذي رافق انتخابات الجمعية الوطنية الجزائرية في بداية عام ١٩٤٨، ورافق أيضًا الانتخابات الموالية في عام ١٩٤٩، سرعان ما أعاد الأصوات المعارضة إلى الواجهة بسبب الكلفة المادية الباهظة للمشاركة الانتخابات وتعرض عدد كبير من مرشحي الحركة للاعتقال والسجن والغرامات المادية التي سلطت على كل من حسين

لحول والحاج محمد شرشالي من أجل منعهما من الدعاية الانتخابية.

ومنذ ذلك التاريخ استمر الخلاف حول مسألة الانتخابية بين الرفقاء وتحول من مسألة عادية مطروحة للنقاش إلى صراع حمل في طياته اختلافات شديدة في تحديد الرؤى والتصورات السياسية بين ثلاثة تيارات أحدهما مؤيد للعمل الشرعي والآخر معارض له بينما كان التيار الثالث يؤيد المشاركة السياسية كحل مؤقت للتغطية على المشروع الثوري الذي كان يجري الإعداد له في السرية من طرف عناصر المنظمة الخاصة. ويجدر توضيح أن محركات الخلاف حول مسألة المشاركة في الانتخابات التي كانت أحد أهم الأسباب في استمراره كانت ترتبط أحيانًا بالطموحات الشخصية والمنافسة على الموقع القيادة وأحيانًا بالتعصب السياسي وحب الزعامة الذي يمكن اعتباره سببًا مباشرًا في أصول الأزمة الحادة التي انتهت بتصدع الحزب في ربيع ١٩٥٣,

٣-مشكلة الأمين دباغين[١٤](١٩٤٧-١٩٤٩)

إذا كان الخلاف بين الأمين دباغين وبعض أعضاء قيادة الحركة وعلى رأسهم مصالي الحاج شخصيا يعود إلى ندوة الإطارات التي انعقدت في شهر ديسمبر١٩٤٦ بعد بروز الخلاف حول المسألة الانتخابية، إلا أن الموقف سيتبلور بوضوح ليصبح أكثر تعصبًا وصلابة بعد المؤتمر الأول (فيفري١٩٤٧) فالسياسة الجديدة التي حاول بعض القادة فرضها كمنهج عمل داخل الحركة تسببت بشكل مباشر في قيام المواجهة بين هيئة القيادة وعلى رأسها مصالي الحاج والدكتور الأمين دباغين الأمر الذي دفع به إلى الابتعاد بشكل رسمي عن الحركة وانقطع تمامًا عن حضور جلساتها والمشاركة في نشاطات القيادة[١٥]. كما امتنع عن تقديم التقارير عن نشاطاته النضالية خصوصا تلك المتعلقة بوجوده في البرلمان الفرنسي- وعلى الرغم من هذا الابتعاد لم يتوقف دباغين عن توجيه تهمه للمسؤولين بإدارة الحركة لاسيما مصالي الحاج الذي اتهمه بالسكر[١٦].

وفي محاولة لإعادة الأمين دباغين إلى صفوف قيادة الحركة شكلت لجنة من أربعة أشخاص وهم: مصالي الحاج ومحمد بلوزداد وبن يوسف بن خدة وأحمد بودا لتوضيح قضيته وموقفه من الحركة غير أنه رفض مقابلتهم ثم تمت محاولة أخرى من طرف القيادة الذين توجهوا إلى بيته لكنه رفض أيضا أي اتفاق معهم. وقد كانت آخر محطة لقاء بين دباغين مع إدارة الحركة هي الزيارة التي قام بها أحمد بودا إليه، حيث بلغه فيها بأن قيادة الحركة سوف تعتبره متمردًا أو عاصيًا في حالة عدم توضيح موقفه فأجابه الأمين دباغين بقوله "إذن فالحرب بيننا"[١٧].

ومما لا شك فيه؛ أن سبب الخلاف كان جوهريًا، حيث شكل إحدى دعائم الحركة إذ أنه تعلق ببرنامجها ومبادئها ومطالبها الأمر الذي اعتبره دباغين انحرافًا حقيقيًا وخطيرًا على نهجها وقد كان التوجه الجديد للحركة إحدى بدايات هذا الخلاف وقد أشاد الدكتور مصطفى الأشرف[١٨] بخصوص هذه المسألة "لقد انخدع كثير من المناضلين الشباب في الحزب الذين ناضلوا في السرية حتى سنة ١٩٤٦، بالسياسة البرلمانية الجديدة لحركة الانتصار والتخلي عن المبادئ والتنظيم وانسحبوا لترك المجال للقادمين الجدد مرشحين متمكنين.[١٩]

لقد أحدث انسحاب الأمين دباغين[٢٠]هزة عنيفة في صفوف المناضلين وخصوصًا الشباب الثوري الذي رأى فيه الأمل والريادة في البحث عن مخرج من تلك الشرنقة التي أبعدتهم عن جوهر الصراع مع السلطات الاستعمارية والإسراع بتفجير الثورة. كما ساد التذمر في أوساطهم معتبرين ذلك دليلاً آخر على انحراف إدارة الحركة عن المنهج الثوري الذي رسمته لنفسها منذ سنوات عازمة على تحقيق الطموحات الشعبية بقوة السلاح وفي هذا السياق يمكن الإشادة بالمناضل الأمين دباغين الذي اعتبر الدماغ المفكر للحزب ورجل حركة أحباب البيان والحرية سنة ١٩٤٤، ورجل المؤتمر الأول للحزب لكونه لا يميل إلى العمل الجماعي وذلك لتفضيله التفكير والدراسة المتأنية البعيدة عن الضوضاء وتعارض الآراء[٢١]. وبسبب كثرة الانتقادات ضده خاصة من المقربين الذين سبق الإشارة إليهم ضف إلى عزله من الحزب خلال مؤتمر زدين[٢٢] تشكلت صورة عن الحالة التي كان عليها خلال تلك الفترة حيث كان في حقيقة الأمر مُحبط المعنويات بشكل عميق.

إن ما يمكن قوله عن طبيعة هذه الأزمة وتداعياتها أنها بينت بشكل واضح حقيقة الصراع حول القادة بين جماعة من المناضلين القدماء بزعامة مصالي ومولاي مرباح ومزغنة من جهة وثلة من المثقفين النشطاء الشبان الذين تمكنوا من التسرب إلى هياكل الحزب بقة وبلوغهم مراكز قيادية عالية وفي وقت كان من المفروض على قيادة الحزب الشروع الجدي في البحث لإيجاد حلول جذرية لهذه الأزمة التي عرفت في أدبيات الحركة الوطنية بأزمة "دباغين" قامت بالمزج بينها وبين شق آخر من أزمة شهدتها سنة ١٩٤٩ وهي الأزمة البربرية وفي هذا السياق تشير بعض المصادر أن قيادة الحزب استغلت هذه الأزمة لإقصاء أنصار محمد الأمين دباغين من صفوف وقيادة الحزب[٢٣]. وإن اختلفت التفاسير والأطروحات في قضية دباغين فالمؤكد أن هذه الهزة عبرت عن تحول خطير في توجهات الحركة وسوف تكون لها انعكاسات خطيرة أيضا على مستقبلها ومستقبل مناضليها.

٤-الأزمة البربرية ١٩٤٩

اعتبرت الأزمة البربرية إحدى الأزمات التي مهدت للأزمة الكبرى وتركت آثارًا عميقة في مسار الحركة، كما شكّلت في الوقت نفسه منعطفًا حاسمًا في مسيرتها لارتباطها بأعقد قضية في تاريخ الحركة الوطنية وهي قضية الاستقطاب الجهوي والهوية في حد ذاتها[٢٤]. ويرجع البعض أسباب ظهور هذه الأزمة إلى انتخاب رشيد علي يحي[٢٥] لقيادة فدرالية الحركة بفرنسا خلال مؤتمرها الذي انعقد في شهر نوفمبر١٩٤٨ بدعم من واعلي بناي،[٢٦] وعمر ولد حمودة[٢٧] وهما من أبرز زعماء الدعوة البربرية،[٢٨] حيث قاما بتقديم أطروحات حول الهوية وطبيعة الدولة الجزائرية. وفي مقابل ذلك شرع اليساريون في العمل من أجل إنشاء شعبية للبربرية وأقر أعضاء اللجنة الفدرالية بأغلبية

٢٨صوتًا من جملة ٣٢ صوتًا استعمال القوة ضد اللجنة المركزية للحزب ورفض أية فكرة قائلاً "الجزائر ليست عربية ولكنها جزائرية، وإن كان من الضروري تشكيل اتحاد لجميع المسلمين الجزائريين دون تمييز للجنس العربي أو البربري نحن فوق المشكلة العرقية".[٢٩]

وتجدر الإشارة إلى؛ أن الحركة البربرية حُضيت بالمساعدات والدعم لدى الحزبين الشيوعي الجزائري والفرنسي وخلاصة هذا الدعم ما عرف بـ "نظرية البوتقة" التي جاء بها رئيس الحزب الشيوعي الفرنسي- موريس توريز " Moris Toreze" الذي يذهب في قوله بأن "إن الأمة الجزائرية لم تكن موجودة في السابق وهي اليوم في طريق التكوين من العرب والقبائل واليهود والمالطيين والأسبان والفرنسيين وغيرهم..."[٣٠]. ويعتبر أول من دق ناقوس الخطر حول هذه القضية هو المناضل أحمد بودة[٣١] في مؤتمر زدين الذي واجه آنذاك معارضة شديدة من قبل حسين أيت أحمد وعمر ولد حمودة وعلي بناي[٣٢].

أخذت قيادة الحركة القضية بشكل أكثر جدية، حيث كلفت المناضل حسين لحول الذي كان آنذاك أمينا عاما لها بمهمة احتواء الأزمة والقضاء عليها قبل استفحالها واستحالة السيطرة عليها وقام هذا الأخير بإرسال وفد يحسن التكلم بالقبائلية على رأس فدرالية الحزب بفرنسا وطلبت من السادة "راجف بلقاسم[٣٣] وسعيد صادق وشوقي مصطفاي" القيام بإعادة تنظيم خلايا الحزب بفرنسا كما قام كريم بلقاسم من جهته بالقضاء على مفتعلي الحركة البربرية وعلى رأسهم "رشيد علي يحي"[٣٤] بالإضافة إلى إيقاف جريدة النجم الإفريقي "التي كانت تصدر باسم الاتحادية"[٣٥].

وأدت هذه الإجراءات إلى وقوع صدمات ومواجهات بين أعضاء الوفد وبعض العناصر المتسببة في الأزمة البربرية أصيب على إثرها عدد من المناضلين بجروح من بينهم محمد خيضر[٣٦] وفي نفس السياق أصدر الوفد منشورًا ندد فيه ببربرية "رشيد علي يحي"، وقد ردت عليه بعض التنظيمات الطلابية القبائلية بتجميدها للمساهمات المالية وذلك تحت شعار "عاقبوا علي يحي دون مهاجمة البربر"[٣٧]. وفي الجزائر فقد قامت الحركة بتوجيه من الأمين العام حسين لحول بمعالجة القضية بحكمة وهدوء دون أن تصل إلى هياكل الحركة وقواعدها كما تم إبعاد المناضلين الذين ثبت أن لهم ضلع في القضية وهم "واعلي بناي" و"عمر أوصديق"، و"عمر ولد حمودة"[٣٨].

أما بالنسبة لحين أيت أحمد رئيس المنظمة، فقد أتهم بهذه القضية وتم استدعاؤه وأجرى معه المناضلان أحمد بودة والحاج محمد شرشالي تحقيقًا أنكر فيه التهمة واعتبرها مؤامرة من قيادة الحركة ضد مسؤولي منطقة القبائل فقررت الحركة عزله من الرئاسة المنظمة وتكليف المناضل أحمد بن بلة برئاستها[٣٩]. لقد أثارت هذه القضية الكثير من المتاعب للمناضلين داخل الحركة وكادت أن تعصف بقواعدها وأجهزتها باعتبارها قضية تشكيك في الهوية الوطنية ومساس بالأشخاص مباشرة في الحركة التي أصبح لها رصيدًا وطنيًا وشعبيًا كتيار ثوري استقلالي. ومما لا شك فيه أن للإدارة الاستعمارية ضلع في الأزمة حيث لها دور في ظهورها ومحاولة نشرها في إطار السياسة الاستعمارية "فرق تسد".

٥-نتائج وآثار اكتشاف وحل المنظمة الخاصة (OS)[٤٠]

على إثر عملية اكتشاف المنظمة السرية في شهر أفريل ١٩٥٠ وتعرض الحزب لتلك الأعمال العنيفة قررت اللجنة المركزية حل المنظمة، مادامت الظروف لا تسمح بمباشرة أعمالها، وأوصت بأن تعود إلى عملها من جديد قبل بضعة أشهر فقط من بدء الحركة الفعلية، وكان لهذا الإجراء نتائج سلبية وشعور بالجفاء بين زعيم الحزب مصالي الحاج وبين الشبان الذين بذلوا الكثير في سبيل إعداد ذلك الجيش من المدربين، وتلك الخطط التي تقرر البثُ في تحضيرها[٤١].

ويعتبر ذلك سببًا في تأجيل معركة التحرير في تلك الفترة[٤٢]، فسياسة الانتخابات كانت هي الأخرى إحدى محاور الخلاف[٤٣] بين قادة الحركة وقاعدتها، فقد دأب الحزب منذ تكوينه على المشاركة في الانتخابات البلدية والتشريعية في حين كان يواصل نشاطه الشرعي ويطالب بالاستقلال، ورأى المناضلون الشبان من أعضاء الحزب أن اشتراك حزبهم في المجالس الفرنسية التشريعية خيانة ومضيعة للوقت[٤٤] في حين كان الكهول والمتقدمون في السن منهم يرون عكس ذلك مادامت هناك مكاسب وطنية ولو بسيطة وقصيرة المدى. وفي عام ١٩٥٢ نقلت الحكومة الفرنسية مصالي الحاج نهائيًا من الجزائر وحددت إقامته الجبرية في فرنسا، وسبب بعده عن الجزائر اتساع شقة الخلاف بينه وبين الأعضاء الشبان في اللجنة المركزية.[٤٥]

والحقيقة أن الخلاف الذي ظهر بين مجموعة مصالي واللجنة المركزية كان خلافًا بين جيلين يختلفان في الطبيعة والتكوين والاتجاه وإن تقاربت، فمصالي كان يعتقد ويرى نتيجة لقدمه وأسبقيته في الحركة أن لاحق لأحد في أن يعارضه أو يشاركه في الرأي، ويريد أن يفرض سلطته الشخصية على الحزب، ويتصرف في مقرراته ما يشاء ويهوى، ويُسيّره وفق ما يعن له أما اللجنة المركزية فقد وضعت نصب أعينها تدعيم الحزب بدم جديد وفرض الزعامة الجماعية، ونبذ الشخصية الفردية وتحقيق الديمقراطية داخل إطارات الحزب، ضمانا لاتجاهه السليم وعدم انحرافه[٤٦].

انتابت حركة انتصار الحريات الديمقراطية أزمة داخلية فهلل الاستعمار لها، وعزز وسائل المحافظة على الأمن، لأن المشكل الجزائري في نظر أهل الفكر الاستعماري، مشكل "جندرمة" ليس إلا وحيث أن العربي لا يحترم إلا القوة، فما على الاستعمار إلى اللجوء إليها، وكانت الجرائد الفرنسية ببعد نظرها وثاقب بصرها في طول أعمدتها وعرضها تقنع قراءها بضرورة ذلك، ونذكر من تلك الجرائد:"ليكو دالجي"L'écho d' Alger، و"لاديبيش

كوتيديان "la Dépêche Quotidien" و"La Dépêche de Constantine"، و"وليكودوران " L'écho d'Oran".

٦-المؤتمر الثاني للحركة أبريل ١٩٥٣

يُعَدّ المؤتمر الثاني لحركة الانتصار من أهم المؤتمرات وأكثرها تأثيرًا على مسارها كما أنه يعد المؤتمر الأخير على مستوى الاجتماع داخله، وآخر محطة التقى فيها الإخوة الأعداء لأنه يمثل بداية الخلاف العلني والصراع الدامي بين الفريقين المتموقعين داخل الحركة ومن هنا جاءت أهمية وخطورة هذا المؤتمر بالإضافة إلى القرارات الحاسمة التي صدرت عنه سواءً على المستوى التنظيمي والهيكلي للحركة وطبيعة التركيبة البشرية التي انتخبت على هرم قيادتها أو على مستوى تحديد المسؤوليات وصلاحيات رئيسها مصالي الحاج، وهو ما اعتبر سابقة خطيرة في تاريخها بالنسبة للرئيس ولبعض أنصاره المتعصبين له والذين كانوا يرون فيه الزعيم الأبدي الذي لا ينافس بل ولا يجوز أن يكون محل جدل أو نقاش، من حيث مسؤوليته السياسية والروحية على الحركة، ومناضليها، وهو ممثل الشعب الجزائري بدون منازع رغم أن قضية تحديد المسؤوليات داخل أجهزة الحركة وكذلك قضية الرئاسة مدى الحياة قد نوقشت قبل هذا التاريخ، إذ كانت من أهم نقاط جدول أعمال دورة لجنتها المركزية في شهر ماس ١٩٥٠، حيث أشار تقرير تلك الدورة إلى مسألة تحديد سلطات رئيس الحركة ورفض صيغة الرئاسة مدى الحياة، إضافة إلى حق "النقض" وذلك رغم التباين الكبير الذي ساد أشغال الدورة حول هذه المسائل الحساسة، التي أجل البث والحسم فيها إلى وقت لاحق[٤٧].

والحقيقة أن هذا المؤتمر قد أخرج هذه المسائل إلى النور بعد أن كانت تدور بين عدد محدود معين من مناضلي قيادة الحركة وداخل لجنتها المركزية وهو ما عجل بظهور الخلاف إلى السطح، وبداية مرحلة من أخطر المراحل في تاريخ الحركة[٤٨]. أما فيما يتعلق بعقد هذا المؤتمر فيشير محفوظ قداش[٤٩] بأنه كان من المزمع عقده قبل هذا التاريخ وقد قررت له آجال تم تأجيلها في كل مرة وكان آخرها أيام ١٢، ١٣، ١٤ جويلية ١٩٥٢، وبعد التحضيرات الجدية له تم فجأة تأجيله مرة أخرى، وذلك لأسباب بعضها ظرفية ومنها زيارة مصالي الحاج للأصنام وما أعقبها من حوادث دامية، بالإضافة إلى قضية نفيه إلى **نيور** Niort بفرنسا.

في نهاية المطاف تم تحديد تاريخ انعقاد المؤتمر باتفاق أكثرية أعضاء اللجنة المركزية مع موافقة رئيسها الموجود آنذاك تحت الإقامة الجبرية بنيور بعد أن أوفدت إليه اللجنة المركزية لجنة من خمسة أعضاء سلمها مصالي تقريرًا احتوى على تسعة نقاط رئيسة عرض من خلالها التباين مع المواقف السياسية للقادة الآخرين منذ سنة ١٩٤٦، كما عين أثناء هذا اللقاء المناضل مولاي مرباح ناطقًا رسميًا له[٥٠].

وقد استقر الرأي النهائي على أيام ٤و٥و٦ من شهر أفريل١٩٥٣ لعقد المؤتمر الثاني وتم فعلاً انعقاده في هذا التاريخ، وذلك بصفة شبه سرية بمقر الحركة بساحة **شارتر**"Charter" بالجزائر العاصمة، بينما يذكر عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون أن المؤتمر انعقد بنادي المولودية بساحة شارتر[٥١]. وحسب المصدر نفسه فإن هذا المؤتمر انعقد في جوٍّ مشحون بالتوتر وانعدام الثقة، وظهر ذلك واضحًا على وجوه المجتمعين من خلال الترسبات السابقة والخلافات في الآراء ومشكلة اكتشاف المنظمة الخاصة، وموقف القيادة السلبي من مناضليها بالإضافة إلى المواقف والتوجهات التي سبقت انعقاد المؤتمر الثاني بين مصالي الحاج من جهة، وأعضاء اللجنة المركزية من جهة أخرى[٥٢]. وكل ذلك انعكس على جو المؤتمر وكان هناك أيضا ما يثير التوتر والتحفظ ويتمثل ذلك في مسألتين هما:

١- ضرورة محاولة الاحتفاظ بسر الخلاف الذي نشب بين رئيس الحركة واللجنة المركزية.
٢- ضرورة عدم التصريح ببعض قرارات المؤتمر لما فيها من خطر على الحركة ومناضليها ومستقبلها أمام السلطات الاستعمارية[٥٣].

وبالنسبة لطبيعة المؤتمرين وتوجهاتهم تؤكد بعض الدراسات بأن المشرفين على المؤتمر منعوا أعضاء المنظمة الخاصة من حضور أشغاله، وذلك تحت غطاء حجة الأمن، ومن هؤلاء محمد العربي بن مهيدي الذي أجبر على إرسال رمضان بن عبد المالك مكانه، أما بالنسبة لمصطفى بن بولعيد ورغم صفته كعضو باللجنة المركزية فإنه لا يستطيع الإدلاء بأي شيء[٥٤]. وكان محمد بوضياف المقيم بفرنسا آنذاك قد أرسل مبعوثين عنه للمؤتمر، وفي نفس الوقت للاتصال بديدوش مراد ليطلعه على الوضع داخل الحركة[٥٥]، ورغم الحصار والمضايقات التي تعرض لها النشطاء، فقد استطاعوا تمرير فكرتهم الأساسية والرئيسية وهي إعادة بعث المنظمة الخاصة من جديد، وقد تم في هذا الإطار تكوين لجنة خماسية تشكلت من: **مصالي الحاج وحسين لحول وبن خدة بن يوسف ومحمد دخلي ومصطفى بن بولعيد**[٥٦].

ومن خلال اللائحة العامة والتقرير النهائي الذي صدر عن المؤتمر فإن أشغاله قد تمحورت حول قضايا أساسية وهي:

(١) قضية التحالفات داخليًا وخارجيًا.
(٢) التكفل بمصالح الطبقة البرجوازية.
(٣) البحث عن مساندة لدى الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.
(٤) قضية المنظمة الخاصة العسكرية والتي طرحت بشكل سري وخاص، وقد سبقت الإشارة إلى ما قرر بشأنها.
(٥) قضايا تنظيمية خاصة بأجهزة الحركة ومسؤوليتها.[٥٧]

ولقد أثارت النقطة الثالثة المتعلقة بالبحث عن مساندة لدى الدول الغربية جدلاً واسعًا، حيث لم تلق إجماعًا داخل المؤتمر، فمنهم مَنْ أيدها ومنهم مَنْ عارضها[٥٨]. وقد طرحت أثناء أشغال المؤتمر الثاني عدة تساؤلات جوهرية وجدية وهامة منها: ما هي وسائل تحرير الجزائر؟ ما هي المبادئ التي تبنى عليها الدولة الجزائرية المستقلة؟ وإذا كانت هذه الأسئلة قد طرحت بهدف إيجاد إجابات شافية ترضي مناضلي الحركة، فإن

القضايا التي طرحت لم تجد الحلول الكافية والمقنعة علما بأن المؤتمر عالج حتى القضايا الاقتصادية والاجتماعية، وأصدر بشأنها اقتراحات وحلول، كقضية الإصلاح الزراعي والتصنيع وهو ما تضمنه نص اللائحة العامة لأشغال المؤتمر[٥٩].

إلاّ أن القضية الحساسة والخطيرة التي شكلت بداية الأزمة الفعلية بين رئيس الحركة وأعضاء اللجنة المركزية الجدد تمثلت في نقطتين أساسيتين هما:

* **النقطة الأولى:** وتتمثل في القرار الخطير الذي اتخذه المؤتمر والقاضي بتحديد صلاحيات الرئيس وإدخال نوع من الديمقراطية والشورى داخل قيادة الحركة، واعتماد ما يعرف بمبدأ القرار للأغلبية وستكون هذه النقطة القنبلة المفجرة للحركة عندما يصر رئيسها على رفض هذا القرار، ويطالب لاحقًا بمنحه الصلاحيات المطلقة والتفويض التام لتسيير شؤون الحركة تسييرًا فرديًا، وعلى الجميع الطاعة والانصياع[٦٠].

***النقطة الثانية:** وتتمثل في القرار الثاني المتخذ بالأغلبية والقاضي بإبعاد أهم مساعدي مصالي الحاج وأقرب مقربيه عن عضوية المكتب السياسي، وهما أحمد مزغنة ومولاي مرباح وانتخاب بن خدة بن يوسف[٦١] أمينًا عامًا للحركة مع اختيار كل من حسين لحول وعبد الرحمن كيوان مساعدين له[٦٢].

لقد كانت هذه القرارات رغم طابعها الانتخابي الجماعي ذات تأثير كبير على مصالي الحاج وكانت بمثابة صدمة عنيفة لم يكن ينتظرها، نزلت عليه كالصاعقة جعلته يفقد صوابه واعتبر كل ذلك بمثابة انقلاب حقيق ضد شخصه، ومؤامرة حاك خيوطها في الخفاء أعضاء اللجنة المركزية لإقصائه وتهميشه، وكان ذلك بالنسبة له تجاوزًا للخط الأحمر من قبل أعضاء هذه اللجنة. لقد شعر مصالي الحاج بأن مكانته قد اهتزت وأنه أصبح معزولا خاصة بعد إبعاد أهم مساعديه وأقرب مستشاريه.

ورغم أن العلاقات بين رئيس الحركة والأمين العام الجديد بن خدة بن يوسف بدت ظاهريًا عادية، وذلك أثناء اللقاءين اللذين تما بين الرجلين في شهر جويلية وأوت سنة ١٩٥٣في منفاه بنيور" Niort " والخاص بعرض نتائج المؤتمر الثاني وقراراته، بالإضافة إلى قضية تسوية مشكلات البرامج وتنصيب المسؤولين رسميًا من قبل رئيس الحركة، إلا أن الواقع أثبت بعد فترة قصيرة أن مصالي الحاج لم يكن موافقًا البتة على تلك القرارات، وأعلن عن رفضها جملة وتفصيلاً وذلك من خلال المذكرة التي أرسلها في شهر سبتمبر ١٩٥٣، إذ كشف مصالي الحاج من خلال هذه المذكرة عن موقفه الحقيق من نتائج المؤتمر الثاني وقراراته، وانتقد بشدة ما سماه بـ "سياسة الإصلاح" التي انتهجتها القيادة الجديدة وطالب صراحة بتفويض كامل السلطات[٦٣].

وكان موقف اللجنة المركزية معاكسا تمام لرغبة مصالي الحاج، إذ أعلنت رسميًا عن تنصيب بن خدة بن يوسف أمينًا عام للحركة، وكذلك تنصيب المكتب السياسي، كما أعلنت عن رفضها المطلق لمطلب مصالي الحاج المتمثل في منحه تفويضًا كاملاً للصلاحيات[٦٤]. لكن هذا المطلب بقي بين أخذ ورد، كما بقي الصراع بين الطرفين قائمًا إلى غاية الانقسام النهائي والتام بانعقاد مؤتمري الطرفين في صائفة سنة ١٩٥٤، وعلى كل حال فإن المؤتمر شكل محطة هامة جدًا من حيث تطورها والمستجدات التي طرأت عليها، بسبب ما ترتب عنه من قرارات حاسمة وخطيرة، وكذلك المواقف المتخذة إزاء العديد من القضايا المطروحة على الساحة السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية والمذهبية الملخصة في اللائحة الختامية التي تبناها المؤتمر ومما جاء فيها: "... أن الحركة تحت عوامل داخلية وخارجية قد عرفت تطورات وتقلبات فقلة الكفاءات من أنواع مختلفة تجلب النظر، إذ دعت إلى المسارعة بمعالجتها حتى يمكن للحركة أن ترتقي إلى مستوى الحالة العامة الحاضرة وأن تتقدم بنجاح إلى الكفاح، ومن جهة أخرى فنظرا إلى الحاجة إلى التحديد والتدقيق لمواجهة القضايا التي تعترض الكفاح الحالي والجزائر مستقلة، كان من المحتوم تحديد سياسة عامة.... على ضوء تحليل السياسة التي تتعاطاها فرنسا ضد الجزائر ..."[٦٥].

لقد تضمنت اللائحة الختامية التي تبناها المؤتمر نقدًا موضوعيًا لوضعية الحركة وحالتها الراهنة والتناقضات الموجودة بداخلها، وانعدام التنظيم مع الإشارة إلى كثير من النقائص الواجب معالجتها والقضاء عليها، ونستنتج من خلالها أن المؤتمرين كانوا يهدفون للخروج بالحركة من تلك الدائرة المغلقة التي كانت تدور فيها، وجعلها حركة طلائعية قوية تضطلع بمهامها التي نذرت نفسها لها خاصة وأنها تمثل الحركة الوطنية في الجزائر، التي بنيت عليه آمال وأحلام جميع الوطنيين، كما نلاحظ الصراحة والجرأة التي طبعت صياغة ومناقشة تلك القضايا الحساسة التي تعترض سبيل الحركة سواء الداخلية أو الخارجية منها. إن هذه المحاولة التصحيحية لأوضاع الحركة خاصة قضية الإطارات والاختصاص في المهام والعلاقات الداخلية والخارجية هي التي ستثير حفيظة أولئك الذين يرغبون في إبقاء الحركة هيكلاً جامدًا بلا روح.

وقد أشارت اللائحة الختامية بصراحة إلى أن الحركة بوضعيتها تلك ستتجاوزها الأحداث في يوم ما وكان ذلك تنبأ سابقًا لأوانه أثبتت الأيام فيما بعد صحته، وكانت كذلك إحدى الأسباب العميقة والجوهرية التي أحدث تلك الأزمة العنيفة داخل قيادة الحركة، والتي ساهمت فيها أزمات فرعية تراكمت وترسبت أحداثها لتؤدي في النهاية إلى الانقسام النهائي لها[٦٦].

خَاتِمَةٌ

في خضم سلسلة الأزمات المتعاقبة التي تعرضت إليها حركة انتصار الحريات الديمقراطية منذ سنة ١٩٤٦ إلى غاية انفجار الحزب ووقوع القطيعة النهائية سنة ١٩٥٣ يمكن للباحث الوقوف على جملة من الاستنتاجات والنتائج التي يمكن أن نذكر منها:

تعدّ أزمة حزب الشعب (PPA) - حركة انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD)- أزمة قيادة وخلل في نظام وهياكل الحزب وتقاليده الموروثة منذ فترة النجم بالإضافة إلى الاختلافات في الرؤى والأطروحات والتوجّهات في صفوف المناضلين ثم برزت أزمة القيادة في ظل المتغيرات والظروف الداخلية والخارجية وردود الفعل الاستعمارية بين أنصار زعيم الحزب (المصاليون) وأعضاء اللجنة المركزية(المركزيين)، فالمصاليين يطالبون بمبدأ القيادة الفردية بزعامة مصالي الحاج مدى الحياة، والمركزيين يريدون هيكلة الحركة بإطارات جديدة شابة مثقفة بالاعتماد على مبدأ القيادة الجماعية بعيدًا تكريس عبادة الشخصية والقيادة الكريزماتية بطرائق ووسائل تماشى مع متطلبات الساعة في مواجهة السياسة الاستعمارية.

ساهم إبعاد مصالي ووضعه تحت الإقامة الجبرية في نيور بفرنسا في تفاقم الأزمة وزيادة الهوة بين المصاليين والمركزيين الأمر الذي أعطى الفرصة لبعض المناضلين في قيادة وهياكل الحزب باستغلال الظرف والمواقف لخدمة مصالحها الشخصية من خلال عرقلة الاتصالات بين مصالي واللجنة المركزية مثل مولاي مرباح وأحمد مزغنة.

يعتبر مصالي الحاج سببًا مباشرًا في خروج أزمة الحزب إلى الشارع في الجزائر وفرنسا، وبذلك كشف عن المستور فيما يتعلق بهياكل الحزب السرية منها ولم يسعى لحل المشاكل داخليًا بينه وبين أعضاء اللجنة المركزية بسبب التعنت والنزعة الفردية وهو ما ساهم في تصدع الحزب وكشف أسراره ومشاكله للمناضلين في القاعدة الأمر الذي أثر سلبًا على مستقبل الحركة.

الهَوامِشُ:

(1) Mohamed Harbi. La Guerre commence en Algérie, Ed Complexe, Bruxelles, 1984. P.P.20.23.

(٢) شهادة مناضل المرحوم محمد بوضياف في حديث له لجريدة الشعب ليوم ١٦ نوفمبر ١٩٨٨، ص٨.

(٣) **مصالي الحاج (١٨٩٨-١٩٧٤)** "ولد الحاج أحمد مصالي في عائلة من فقراء الفلاحين، كانت مهنة والده بسيطة لأنه كان اسكافيًا فعاش مصالي حياة متواضعة ولم يحتمل قساوة الحياة الصعبة في الجزائر من جراء المساومات الكولونيالية وبعد عودته من الخدمة العسكرية بفرنسا إلى الجزائر عاد مرة أخرى إلى فرنسا سنة ١٩٢٣ ومارس عدة حرف متواضعة، خطا خطواته السياسية الأولى في إطار جمعية نجم شمال إفريقيا التي ساهم في تأسيسها والحزب الشيوعي الفرنسي. بدأ صدامه مع هذا الحزب منذ سنة ١٩٢٨، لكنه لن يغادره بدون رجعة إلا عام ١٩٣٣، خلال مؤتمر بروكسل المعادي للإمبريالية ١٩٢٧، وفي اجتماع المؤتمر الإسلامي بالجزائر العاصمة ١٩٣٦ طرح مصالي نظريته حول الوطنية الجزائرية. لحقه القمع ولحق حركته ابتداء من سنة ١٩٢٩ عاش١٦سنة من حياته بين السجن والنفي، غير أن صموده لم يؤت أكله، أصبح منذ ١٩٤٥ أبرز شخصية للحركة الوطنية في الجزائر، وبقي معبود الجماهير حتى نوفمبر ١٩٥٤. وابتداءً من هذا التاريخ يسدل تلاميذه عليه الحجاب. وبعد إنشاء حزب الشعب ١٩٢٧ وحركة انتصار الحيات الديمقراطية سنة ١٩٤٦، أنشأ مصالي الحركة الوطنية الجزائرية (MNA) لكن جبهة التحرير الوطني رسّخت أقدامها في الأرياف وعقدت تحالفات بدون منازع في العالم العربي وحتى في فرنسا استطاعت العودة إلى المدن وقطع مصالي عن القوى الاجتماعية التي صنعت يومًا قوته وبعد معارك دامية خلفت وراءها الأحقاد والضغائن ودحضت بعض أنصاره إلى اليأس والارتماء في أحضان العدو. وفي ماي ١٩٦١ رفض مصالي الدخول في اللعبة الفرنسية ورفض المشاركة في مفاوضات ايفيان ضد جبهة التحرير الوطني. وبعد الاستقلال أسس مصالي حزب الشعب الجزائري دعى فيه إلى التعددية الحزبية وانصرف كمعارض حتى وفاته سنة ١٩٧٤ بفرنسا وتم دفنه بالجزائر. انظر: بن يامين سطورا مصالي الحاج، **رائد الوطنية الجزائرية ١٨٩٨-١٩٧٤**، ترجمة الصادق عماري مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر،٢٠٠٧، وأيضًا: رابح لونيسي، بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر(١٨٣٠-١٩٨٩)** ج١، دار المعرفة، الجزائر ٢٠١٠، ص٢٤٦.

(٤) عيسى كشيدة، **مهندسو الثورة**، تقديم عبد الحميد مهري، دار الشباب، الجزائر، ٢٠٠٣، ص ٥٩-٦١.

(٥) عقد أول مؤتمر لحركة الانتصار الحريات الديمقراطية في سرية تامة يومي ١٥-١٦ فيفري ١٩٤٧ حسب جل المصادر ولأسباب أمنية انعقد اليوم الأول منه في منزل ببوزريعة للمناضل مهدي عمار أما في اليوم الثاني فكان ببلكور في قاعة للمشروبات لصاحبها المناضل ملاين مولود وقد ضم المؤتمر حسب بعض المصادر ١٢٠ مناضلاً انظر:

Hocine Ait Ahmed, Mémoire d'un combattant l'esprit d'indépendance (1942-1952), Ed Bouchene, Alger, 1990. P90. Mahmoud Abdoune, Témoignage d'un militant du mouvement nationaliste, Ed. Dahlab, 1990, P.77. Mahfoud Kadache, Histoire du Nationalisme Algérien (1919-1951), tome 2, 2eme Ed, ENAL, Alger P.77.

وقد قال مصالي الحاج عن هذا المؤتمر "بأنه انعقد في جو منعدم الثقة، وفيه تصفية الحسابات، وحرب التكتلات والدسائس والتسابق نحو السلطة

ولم تدرس فيه أي مشكلة دراسة جدية انظر: يحي بوعزيز، **الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني ١٩٤٦-١٩٦٢**، دار هومة، الجزائر، ٢٠٠٣، ص٣٠-٣١.

(٦) **شوقي مصطفاي:** ولد في ٠٥ نوفمبر ١٩١٩ بمسيلة حيث كان أبوه قائداً، ترعرع في برج بوعريرج قبل أن يرحل إلى سطيف لمواصلة الدراسة الثانوية. في معهد سطيف، انخرط في نجم شمال إفريقيا برفقة مولود بوقرموح وعبد الرحمن علاق من خراطة ، وهو طالب في الطب بكلية الجزائر العاصمة أنضم إلى الفرع الجامعي لحزب الشعب الجزائري PPA خلال الحرب العالمية الثانية وبعد انهزام فرنسا في جوان ١٩٤٠، بدأت تتبلور فكرة اللجوء إلى العمل المسلح ، بدأ الوطنيون في أفريل ١٩٤٥، يتهيئون للاحتفال بهزيمة النازية منفصلين لتكذيب الدعاية الفرنسية (أو الشيوعية) التي كانت تتهم حزب الشعب الجزائري وسار شوقي رافعًا راية الأمة الجزائرية التي فصلت خصيصًا للمناسبة، انتخب عضوًا في قيادة جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا في ٢٣ ماي ١٩٤٥، وهو بالذات من نقل الأمر المضاد للثورة الشاملة. تابع شوقي بين ١٩٤٥ و١٩٤٧ دراسته في الطب بتولوز ثم بباريس مع تكفّله مع بلقاسم راجف وآخرين بالإشراف على فيدرالية فرنسا لحزب الشعب الجزائري PPA-حركة انتصار الحريات الديمقراطية MTLD- خلال الأزمة البربرية. ذهب في صيف ١٩٥٠ إلى تونس، لإعادة عرض اقتراحات الوحدة المقدمة في جانفي ١٩٤٩ على حزب الدستور الجديد، بدون جدوى، دعا إلى وحدة العمل مع الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والعلماء، ترك قيادة الحركة في ١٩٥١ مع ثلاثة من رفاقه، عمراني السعيد وحاج شرشالي وشنتوف عبد الرزاق احتجاجًا على التصرفات المتسلطة لمصالي، ولم يعد إلى الساحة السياسية إلا في عام ١٩٥٥، تاريخ بداية تعاونه مع مصالي الونشي مسؤول فدرالية ج ت و. بفرنسا وشارك في مصلحة الصحة إلى جانب الدكتور محمد نقاش في مستشفيات تونس وعلى الحدود بغار الدماء وفي ١٩٥٧عين بصفة مستشار سياسي لدى كريم بلقاسم ومسؤول القوات المسلحة في لجنة التنسيق والتنفيذ CCE ، ثم عين رئيس بعثة دبلوماسية بتونس ثم بالرباط التي لم يغادرها إلا سنة ١٩٦٢ لقيادة مجموعة جبهة التحرير الوطني في الجهاز التنفيذي المؤقت، للهيئة الانتقالية المكلفة بتحضير استفتاء تقرير المصير وانتخاب الجمعية التأسيسية الأولى لدولة الجزائرية ، قرر الانسحاب من جديد من الساحة السياسية، عمل مع الاتحاد الإفريقي بالحراش قبل أن يدخل للعمل في مستشفى مصطفى باشا في سنتي ١٩٦٤- ١٩٦٥وفي ١٩٦٦ طرد من الجامعة ليعود إلى الاتحاد الإفريقي إلى غاية تأميمه سنة ١٩٧١. انظر: عاشور شرفي، **قاموس الثورة الجزائرية (١٩٥٤-١٩٦٢)**، تر: عالم مختار، دار القصبة الجزائر، ٢٠٠٧، ص٣٤٣.

(٧) **شهادة المناضل الشاذلي المكي في عبد الرحمان ابن إبراهيم بن العقون الكفاح القومي والسياسي** (من خلال مذكرات معاصر)، الجزء ٢، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٦، ص ٢١٢.

(٨) محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر(دراسة) الجزء الأول**، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، ١٩٩٩، ص.٦٥-٦٤.

(٩) عُرف هذا اللقاء بندوة الإطارات التي انعقدت ببوزريعة بالقرب من إقامة مصالي الحاج وتعتبر هذه الندوة تأسيسية للحركة وقد حضرها معظم إطارات الحركة المعروفين ويعتقد البعض ممَنْ عاصروا هذه المرحلة أن هذه الندوة شّكلت بداية الصراع والخلاف بشكل علني على الأقل داخل قيادة الحركة: انظر: محمد يوسفي، **الجزائر في ظل المسيرة النضالية (المنظمة الخاصة)**، ترجمة محمد الشريف دالي حسين، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال الجزائر، ٢٠٠٢، ص ٧٩.

(١٠) بداية بأول انتخابات تشريعية للجمهورية الفرنسية الرابعة في (نوفمبر ١٩٤٦).

(١١) تباين رأي المشاركين في هذا اللقاء خصوصا بين مصالي الحاج ولحول حسين فالأول يدعو إلى المشاركة في الانتخابات باعتبارها وسيلة هامة من وسائل الكفاح السياسي وعلى ضوئها يتمكن الحزب من نشر أفكاره الاستقلالية في الأوساط الشعبية (عمال، طلبة، شباب، نساء) وفي إطار من الشرعية المعلنة. أما الرأي الثاني الذي مثله لحول حسين فكان يرى بأن ذلك مضيعة للوقت على حساب التفرغ التام لمتطلبات العمل المسلح، كما أن الإدارة الفرنسية سوف تقوم بمحاولة استمالتهم لمصالحها. وللمزيد من التفاصيل انظر عبد الرحمن بن العقون، المصدر السابق، ص١٦.

(١٢) ترجع بعض المصادر جذور الخلاف العلني الذي كان سببًا مباشرًا في أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية إلى مرحلة التحضير للانتخابات المقرر إجرائها في ١٠نوفمبر ١٩٤٦ عندما رفع الحزب شعر "من أنتخب كفر" وهو ما كان بعارضه مصالي الحاج ومن هنا خطا الحزب الخطوة الأولى نحو الأزمة التي انفجرت خلال المؤتمر الثاني للحركة في شهر أفريل ١٩٥٣: انظر، نظيرة شتوان، **الثورة التحريرية (١٩٥٤-١٩٦٢) الولاية الرابعة نموذجًا**، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة تلمسان، ٢٠٠٧/٢٠٠٨، ص٣٣.

(١٣) هذه العناصر سوف تشكل فيما بعد تنظيم المنظمة الخاصة التي تعتبر القاعدة الأولى للعمل الثوري الجاد.

Mohamed Boudiaf, la préparation de 1(er) novembre 1954, In El Jarida, N° 15, Novembre. Décembre, 1974, P10. Mohamed Boudiaf la préparation de 1(er) novembre, in memoria Magazine, N° 01 le magazine l'histoire ed, Publicité, Alger, 1997, P 3-29.

(١٤) **محمد الأمين دباغين (١٩١٧-٢٠٠٣)** ولد سنة ١٩١٧ بمدينة شرشال ، دخل معهد الطب وانخرط في جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا فكانت البوابة التي دخل منها إلى عالم السياسة والنضال، لم يتجاوز دباغين العشرين من عمره عندما انخرط في حزب الشعب الجزائري الذي كان برئاسة مصالي الحاج حيث رفض التجنيد خلال الحرب العالمية الثانية وكان ثمن ذلك السجن ثم أفرج عنه، وفي أحداث ٠٨ماي ١٩٤٥ أصبح من قيادي حزب الشعب وفي جوان ١٩٥٥ ألقت السلطات الفرنسية القبض عليه بتهمة تكوين مجموعة أشرار وسجن لمدة ستة أشهر وبعد خروجه التحق بصفوف جبهة التحرير الوطني بواسطة عبان رمضان غادر الجزائر بعد أن حوصر ببيته ووضع تحت المراقبة الجبرية وأقام بباريس عدة أسابيع ثم انتقل إلى القاهرة حيث عين مسؤولا عن الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني. كان محمد الأمين دباغين عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ثم في لجنة التنسيق والتنفيذ الموسعة عام ١٩٥٧ ليتولى منصب أول وزير للشؤون الخارجية في الحكومة المؤقتة الأولى. ابتعد الأمين دباغين عام ١٩٥٩ عن السياسة بعد دخوله في صراع ضد أول رئيس للحكومة المؤقتة فرحات عباس وعبد الحفيظ بوصوف رجل المخابرات القوي في الثورة الجزائرية. وبعد الاستقلال تفرغ لمهنة الطب في العلمة قبل العودة إلى العاصمة حيث توفي فيها يوم ٢٠ جانفي ٢٠٠٣.انظر: العمري مومن، **الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني ١٩٢٦-١٩٥٤**، دار الطليعة، الجزائر، ٢٠٠٣، ص٢٠١.

(١٥) عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، المصدر السابق، ص ١٠٩.

(١٦) العمري مومن، المرجع السابق. ص٢٠٢.

(١٧) نفسه، ص ٢٠٢

(١٨) **مصطفى الأشرف (١٩١٧-٢٠٠٧):** من مواليد ٧ مارس ١٩١٧ بسيدي عيسى (المسيلة)، درس بالجزائر ثم بباريس، رئيس تحرير جريدة نجم "الجزائر" التي كانت تصدر بباريس، التحق بصفوف حزب جيش التحرير الوطني وعمل في مجال الاتصال والتنسيق السياسي. وكان يرافق بن بلة في تنقلاته، عمل سفيراً للجزائر بالأرجنتين ثم

مستشارًا برئاسة الجمهورية ليتولى وزارة التربية الوطنية في السبعينات، توفي يوم ١٣ جانفي ٢٠٠٧. انظر: رابح خدوسي، «**موسوعة العلماء والأدباء الجزائريين**»، دار الحضارة للنشر، الجزائر ٢٠٠٢، ص ٢٧.

(١٩) مصطفى الأشرف، **الجزائر الأمة والمجتمع**، ترجمة الدكتور حنفي بم عيسى المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر ١٩٨٣، ص ٢٢.

(٢٠) وجد دباغين نفسه معزولاً بين اتجاهين في الحركة –اتجاه وسط كان يمثله مصالي وحسين لحول وأحمد مزغنة وبن خدة وبن يوسف واتجاه يميني مثلّه كل من شوقي مصطفاي ومحمد الحاج شرشالي وعمراني.

(٢١) تؤكد جل المصادر التاريخية أن المناضل الأمين دباغين كان من ألمع مناضلي الحركة وأكثرهم ثقافة ونشاطًا ووطنية وهذا ما يشير إليه المناضل حسين أيت أحمد بقوله "لقد كان الدكتور دباغين رجلاً مثقفًا جدًا ولم يكن رجل فكر فقط، بل كان رجل عمل كما كانت له القدرات فائقة في التحليل والمعرفة والحكمة". للمزيد من التفاصيل انظر: حسين أيت أحمد، **روح الاستقلال مذكرات مكافح ١٩٥٢-١٩٤٢**، ترجمة سعيد جعفر، منشورات البرزخ، الجزائر، ٢٠٠٢، ص ٩٢. وانظر أيضًا: عبد الرحمان بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر**، ج٣، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،١٩٨٦، ص٢٨٢. وانظر أيضًا: يحي بوعزيز، **السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٥، ص٣٨.

(٢٢) يشير سطورا بأن ذلك الصراع بين مصالي ودباغين تم حله بطريقة عنيفة عن طريق إقصاء هذا الأخير من الحركة في ٠٢ ديسمبر ١٩٤٩ لعدم الانضباط والعمل اللاإرادي ورفضه وضع تعويضاته كنائب تحت تصرف الحزب وقد كان هذا الإقصاء نتيجة أزمة عرفت بالأزمة البربرية، حيث صرح مصالي في تقرير قدمه لمؤتمر هورنو ١٩٥٤مشيراً إلى هذه المرحلة "لقد أقصيت بلا تمييز العناصر المزعجة باتهامها بالنزعة البربرية" للمزيد من التفاصيل انظر بنيامين سطورا، المرجع السابق، ص ١٩٨.

(٢٣) للمزيد من التفاصيل انظر: حسين أيت أحمد. المصدر السابق ص١٠٦-١٩٦-١٩٨. وأيضًا شهادة مبروك بلحسن في جريدة الشعب اليومية ٦ فيفري١٩٨٩، ص١٠، وانظر أيضًا: سليمان الشيخ، **الجزائر تحمل السلاح، دراسة في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة**، ترجمة محمد حافظ الجمالي. منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال الجزائر، ٢٠٠٢، ص٥٩. وانظر أيضًا:

Hocine Ait Ahmed, Mémoire d'un Combattant 1942-1952, Alger, P.189-190.

(٢٤) محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع، ترجمة كميل قيصر داغر، ط١، مديرية الأبحاث العربية، بيروت ١٩٨٣، ص ٦٢٠.

(٢٥) **رشيد علي يحي**: اسمه الكامل محند سيد علي المدعو رشيد أحد المتخرجين من الكنيسة النصرانية عرف بمواقفه العدائية للعروبة "الجزائر ليست عربية..." انظر أيضًا: محمد حربي، المصدر السابق، ص٦٤.

(٢٦) **بناي واعلي:** مسؤول حزب الشعب الجزائري-PPA- في منطقة القبائل سنة ١٩٤٣، وعضو اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة ١٩٤٧وعضو في جبهة التحرير الوطني سنة ١٩٥٥، ولد بجمعة الصهاريج والده فلاح صغير وقد مرّ على التوالي في متيجة ثمّ مدينة الجزائر وعاد مسؤولاً بحزب الشعب في منطقة القبائل حيث كان مكلف بعملية التنسيق بين المنظمات الطلابية والحزب سنة ١٩٤٤كما شغل على تأمين مؤتمر رابطة أحباب البيان والحرية –AML-الذي عقد في شهر مارس ١٩٤٥بمدينة الجزائر، وبعد ماي ١٩٤٥ملاحقًا من طرف الشرطة الفرنسية فاضطر للإخفاء وممارسة نشاطه في السرية وكان من دعاة العمل المسلح وفي غضون الندوة التي عقدها حزب الشعب –حركة انتصار الحريات الديمقراطية في شهر أكتوبر١٩٤٦عُيّن عضوًا باللجنة المعروفة باسم لجنة اليقظة التي طالبت بعقد مؤتمر لإعادة مراجعة بناء الهيئات القاعدية في الحزب، التحق باللجنة المركزية سنة ١٩٤٧، ومنذ نشأة المنظمة الخاصة نظّم حملة لجمع الأموال لشراء الأسلحة للمنظمة الخاصة وقد تميز في تلك الفترة بميوله البربرية ففي هذا الإطار ومنذ سنة ١٩٥٥ عرض على اللجنة التنظيمية لحركة الانتصار توحيد منطقة القبائل بكاملها وقد تمّ توقيفه بميناء وهران في سبتمبر ١٩٤٨، في هوية مستعارة وهو يريد الذهاب إلى فرنسا وخلال فترة تواجده في السجن تطورت الأزمة البربرية سنة ١٩٤٩، وانتهت بتصفية مجموعة من الإطارات بمنطقة القبائل، تمّ طرده من حركة الانتصار وبعد خروجه من السجن توجه لفرنسا وباشر في اتصالات مع الحزب الشيوعي الفرنسي-PCA-طالبًا منه دون جدوى مساعدته لإنشاء الحزب الوطني التقدمي ثمّ التحق بجبهة التحرير الوطني واغتيل سنة ١٩٥٧، بسبب مواقعه خلال الأزمة البربرية سنة١٩٤٩. انظر محمد حربي، المرجع السابق، ٣٣٣. وأيضًا:

Benjamin Stora, Dictionnaire biographique de militants algériens (1954-1962), La harmattan, Paris, 1985, p233.

(٢٧) **عمر ولد حمودة:** من القبائل الكبرى انظم إلى حزب الشعب الجزائري سنة ١٩٤٢، انتقل إلى مراكز المقاومة في ١٤ ماي ١٩٤٥، عضو اللجنة المركزية (١٩٤٧-١٩٤٩) انظم إلى جبهة التحرير الوطني وتم اغتياله خلال الثورة بسبب مواقفه إبان الأزمة البربرية سنة ١٩٤٩. انظر محمد حربي، المرجع السابق، ص٣٣٣.

(٢٨) انكب هؤلاء رفقة علي عميش وحسين أيت أحمد على البحث في تاريخ وماضي البربر معتمدين في معارضهم على المنظّرين اللاتين وقد توصلوا في اكتشافهم لهذا الماضي من حيث معاداة العرب الأمر الذي بين أن هذه الأزمة من تدبير السياسة الفرنسية "فرق تسد" وأن سكان القبائل من أصول أوربية وبالضبط من جنس الرومان واستدلوا على ذلك بصفات خلقية بيولوجية انظر بالتفصيل: عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقونن المصدر السابق، ص١١١.

(٢٩) العمري مومن، المرجع السابق، ص ٢٠٦.

(٣٠) محمد حربي، المصدر السابق، ص٦٨.

(٣١) **بودة أحمد (١٩٠٧-١٩٩٢):** وجه من وجوه الحركة الوطنية، ولد يوم ٠٣ أوت ١٩٠٧ بعين طاية بومرداس في عائلة فلاحية انضم في ١٩٣٢ إلى جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وفي ١٩٣٧ ناضل في صفوف نجم شمال أفريقيا في فترة حله. وفي صفوف حزب الشعب الجزائري ترقى بسرعة في سلم المسؤوليات، ففي ١٩٣٩ كان مسيرا للبرلمان الجزائري، وخلال الحرب العالمية الثانية أصبح عضوًا في قيادة حزب الشعب الجزائري الُمحل، في أفريل ١٩٤٣ إلى جانب حسين عسلة ومحمد بلوزداد. ثم عضوا في اللجنة المركزية، ومندوبا في الجمعية الجزائرية. في ١٩٤٨. شد إليه الأنظار من خلال تدخلاته بالعربية، ودفاعه عن الكشافة الإسلامية الجزائرية التي سعت الإدارة الاستعمارية إلى خلقها برفضها تقديم الإعانة المالية لها. عند عودته من رحلة قادته إلى القاهرة، برفقة مزغنة عام ١٩٥٢، شن بودة معركة مفتوحة ضد مصالي واللجنة المركزية. كان في هذا النزاع أحد خصوم مصالي، اعتقل إثر حل حركة انتصار الحريات الديمقراطية في نوفمبر ١٩٥٤، بعد أن أطلق سراحه في أفريل ١٩٥٥، شارك إلى جانب بن خدة في المناقشات التي جرت بين قدماء المركزيين وجبهة التحرير الوطني التي عرضت عليه مغادرة الجزائر وتمثيلها في العراق ثم في ليبيا. بعد النزاع بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وبن بلة

انسحب نهائيًا من المسرح السياسي، عاشور شرفي، المرجع السابق، ص٨٧.

(٣٢) يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص٤٦. ويمكن أن نضيف إليهم علي ليماش وعمر أوصديق ومبروك بلحسين والصادق هجرس.

(٣٣) **بلقاسم راجف (١٩٠٩-١٩٨٩):** ولد المناضل في ١٩سبتمبر ١٩٠٩ بدوار أومالو (الأربعاء ناث إيراثن)، هاجر سنة١٩٢٤وفي أواخر ١٩٣٠ انخرط في حركة نجم شمال إفريقيا التي كانت في مرحلة التكوين على المستوى القاعدي وبعد ندوة ماي ١٩٣٣ عُين في المكتب السياسي للحركة رفقة مصالي وعمار أمعاش وسي الجيلالي وآكلي بانون، كان من مؤسسي حزب الشعب الجزائري الذي عقد مؤتمره التأسيسي في نانتير يوم ١١مارس ١٩٣٧، وعند اندلاع الحرب العالمية الثانية تعاون مع الألمان طمعًا في خدمة استقلال الجزائر وكان يعد حصة إذاعية موجّهة للمهاجرين الجزائريين، استأنف النضال مع بوادر الهدنة وعمل مع عدد من المناضلين على إحياء حزب الشعب بفرنسا، التزم الحياد في خضم اشتداد الأزمة بعد الخلاف الحاد بين المصاليين والمركزيين وكان من الذين وجّهوا نداء إلى القاعدة بعنوان (نداء العقل) وهو النداء الذي حمل توقيعه، غير أن راجف وجد نفسه في نهاية المطاف مع المركزيين وقد حضّر مؤتمرهم بالجزائر في منتصف شهر أوت ١٩٥٤، ألقي عليه القبض في الحملة على المركزيين يوم٢٣ ديسمبر ١٩٥٤،ولم يفرج عنه إلا بعد سنتين وقد خرج من السجن وهو يعاني من مرض مزمن وبالرغم من ذلك لم يبخل على جبهة التحرير الوطني بمامملك من خبرة ونصيحة ومعارف، عاد إلى بعد الاستقلال لإتمام رسالته النضالية في الأعمال الخيرية بقطاع الشؤون الاجتماعية وتوفي بالعاصمة في ٢٥ماي ١٩٨٩، انظر: محمد عباس، **رواد الوطنية شهادات ٢٨شخصية وطنية**، دار هومة، الجزائر، ٢٠٠٥، ص١٩،٢٠.

(٣٤) عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائريين من البداية ولغاية ١٩٦٢**، دار الغرب الإسلامي للطباعة، بيروت، ٢٠٠٠ ص٣١٩.

(٣٥) محمد حربي، المصدر السابق، ص٦٦

(٣٦) نفسه، ص ٦٦.

(٣٧) ثبت ذلك عندما اكتشفت رسالة موجهة من عمر أوصديق من السجن إلى صديقه "وعلي بناي" وبالتالي تم التعرف على محركي القضية ومفتعليها وثبت أيضًا تورط الحزب الشيوعي الجزائري وتواطئه مع هذه العناصر بالاتفاق والتنسيق مع مناضليه ومنهم "صادق هجرس". انظر التفاصيل في: يحي بوعزيز، **السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (١٨٣٠-١٩٥٤)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٥، ص ٤٧.

(٣٨) نفسه.ص٤٧

(39) Mahfoud Bennoune, Ali El Kenz, Le Hazard et l'histoire entretien avec Belaid Abedesselam, Alger, 1990, T1 P37,38.

(٤٠) **المنظمة الخاصة:** أطلقت عليها تسميات منها" المنظمة السرية العسكرية "أو " شبه العسكرية "، " الجناح المسلح "في حركة الانتصار، كما أطلق عليها اسم " العظم "، وكذلك تسمية " الشرف العسكري "، وهي تسميات مقبولة لكن تسميتها الصحيحة هي المنظمة الخاصة، وهذا استنادا للمناضل أحمد مهساس الذي يُعَدّ واحدًا من مسؤوليها فجعلها تتميز عن الحركة السياسية السرية التي يقصد بها حزب الشعب الجزائري. انظر: مومن العمري، المرجع السابق، ص ١٠٥.

(٤١) يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص ١٢٨.

(٤٢) عباس فرحات، **ليل الاستعمار**، دار القصبة للنشر، الجزائر، ٢٠٠٥، ص١٥٩.

(٤٣) مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص ١٤٥.

(٤٤) يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص ١٢٨.

(٤٥) نفسه، ص ١٢٩.

(٤٦) العمري مومن، المرجع السابق، ص ١٢٨.

(47) Mohamed Harbi, Op.Cit, P.40.

(٤٨) العمري مومن، المرجع السابق، ص١٩٤.

(٤٩) جيلالي صاري، محفوظ قداش، **المقاومة السياسية (١٩٠٠-١٩٥٤)**، ترجمة: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٤، ص١٠٤.

(50) Mohamed Harbi, Op.Cit, p. 49.

(٥١) عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، المصدر السابق، ص ٣٦٦. وكذلك: العمري مومن، المرجع السابق، ص ١٩٥.

(٥٢) عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، المصدر السابق، ص ٣٦٦.

(٥٣) نفسه، ص ٣٧٣.

(٥٤) العمري مومن، المرجع السابق، ص ١٩٥-١٩٦.

(55) Mohamed Harbi, Op. Cit, P. 49.

(٥٦) العمري مومن، المرجع السابق، ص ١٩٦.

(٥٧) جيلالي صاري، محفوظ قداش، المصدر السابق، ص ١٠٣.

(٥٨) نفسه، ص ١٠٣.

(٥٩) العمري مومن، المرجع السابق، ص ١٩٧.

(٦٠) عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، المصدر السابق، ص ٣٧٦.

(٦١) **بن يوسف بن خدة (١٩٢٠-٢٠٠٣):** ولد بن يوسف بن خدة في ٢٣ أفريل ١٩٢٠ بمدينة البرواقية بدأ أول مراحل دراسته بمسقط رأسه ثم انتقل إلى البليدة ليتم المرحلة الثانوية وبعدها التحق بجامعة الجزائر بقسم الصيدلة. ناضل في صفوف الحركة الطلابية كما شارك في الكشافة الإسلامية الجزائرية والتحق بصفوف حزب الشعب الجزائري وفي أفريل ١٩٤٣ اعتقل وزج به في سجن الاستعمار لمدة ثمانية أشهر، وفي سنة ١٩٤٧ أصبح عضوًا في اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية وبعد اندلاع الثورة ألقي عليه القبض مع مجموعة من رفاقه وأطلق سراحه سنة ١٩٥٥ ثم اتصل به عبان رمضان ليصبح عضوًا في جبهة التحرير بالعاصمة ومساهمها في تحرير جريدة المجاهد، وعين بعد مؤتمر الصومام في لجنة التنسيق والتنفيذ ، وفي سنة ١٩٥٧ غادر إلى تونس وعين رئيسا لبعثة جبهة التحرير بلندن ثم وزيرا للشؤون الاجتماعية في حكومة فرحات عباس المؤقتة سنة ١٩٥٨ وخلفه سنة ١٩٦١ في ثالث حكومة مؤقتة بعد الخلاف الذي جرى في مؤتمر طرابلس. انسحب بن خدة من النشاط السياسي بعد أزمة صيف ٦٢، وفي سنة ١٩٨٩ أسس حزب الأمة ثم حل الحزب عند توقف المسار الانتخابي، وفي الرابع من فيفري سنة ٢٠٠٣ انتقل بن يوسف بن خدة إلى جوار ربه. كان معروفا بعمق التدين والتقوى وحب الوطن وسعة الثقافة والاهتمام بكتابة تاريخ الثورة والحركة الوطنية رحمه الله تعالى. كرمته السلطات الجزائرية بإطلاق اسمه على الجامعة المركزية بالجزائر. انظر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ١٩٥٤، القرص المضغوط، المرجع السابق.

(٦٢) العمري مومن، المرجع السابق، ص١٩٨.

(٦٣) العمري مومن، المرجع السابق، ص ١٩٩.

(٦٤) نفسه، ص٢٠٠.

(٦٥) نفسه ص٢٠٠.

(٦٦) العمري مومن، المرجع السابق، ص ٢٠٠.